كلية التربية
جامعة عين شمس

أوضاع المرأة في العمل غير الرسمي وأسبابه وآثاره

إعـداد

أ / رباب سيد عبد الجواد محمد
المدرس المساعد بقسم الفلسفة والاجتماع

إشـــراف

ا.د/ سامية خضر صالح
استاذعلم الاجتماع
كلية التربية- جامعة عين شمس

د/ نجلاء الوردانى عبد الهادى
مدرس علم الاجتماع
كلية التربية- جامعة عين شمس

١٤٤١هـ-٢٠٢٠م

أوضاع المرأة في العمل غير الرسمي وأسبابه وآثاره

ملخص

تهدف دراسة "المرأة والعمل غير الرسمي في مصر" في التعرف على أوضاع حياة العاملات في القطاع غير الرسمي، والكشف عن أوضاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، كما تهدف أيضاً إلى رصد أهم المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، والتعرف على التطلعات المستقبلية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي وتحسين أوضاعهن.

حيث نجد أن المرأة في القطاع غير الرسمي تحاول تحسين دخل الأسرة والمساهمة بالإنفاق وفي الإعالة إلى جانب الزوج وكذلك المساهمة في صنع القرار الأسري، كما نجد أن ما يحمله العمل من فائدة معنوية بزيادة وعي المرأة وتوسيع دائرة اطلاعها، وتنمية وعيها بأهميتها من خلال استقلالها الاقتصادي، وأهمية دورها كفرد فاعل ومنتج في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المرأة العاملة، القطاع غير الرسمي.

Abstract

The study **"Women and Informal Work in Egypt"** aims to identify the worker's life conditions in the informal sector, it also aims to monitor the most important problems facing women working in the informal sector, and to identify the future women aspirations working in the informal sector and improve their conditions.

We find that women in the informal sector are trying to improve family income and contribute to maintenance spending alongside the husband as well as contribute to family decision-making,

Also we find that work has a moral benefit by increasing the women awareness, expanding their awareness circle, and developing their awareness of their importance through their economic independence, and their role importance as an active and productive individual in society.

Key words: working women, informal work sector.

مقدمة:

كان عمل المرأة التقليدي محصوراً في المنزل، وفي الريف كانت تعمل في الزراعة وتربية الحيوان إلى جانب العمل المنزلي وظلت تعمل في الزراعة إلى جانب الرجل، ولكن بسبب محدودية المساحة وحجم الملكية لم تعد الأرض مصدراً كافياً لإعالة الأسرة مما أدى إلى هجرة الكثير من الشباب إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل جديدة وبالتالي أصبح العمل خارج المنزل لا يقتصر على الذكور وحسب بل شمل النساء أيضاً هذا يعني أنه أصبح للمرأة مشاركتها الفعالة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية، لكن شطراً كبيراً من عمل المرأة يقع في الوظائف المنخفضة الأجر أو غير مدفوعة الأجر كما في الزراعة والمشاريع الأسرية والقطاع الرسمي وغير الرسمي[١].

أولاً: موضوع البحث:

يدور موضوع هذا البحث حول العمل غير الرسمي للمرأة تحديداً، والذي قلما نسمع به في حياتنا اليومية وفي الخطاب السياسي، في الوقت الذي يشيع تداوله في بحوث الأكاديميين ودراساتهم، أما رجال السياسة فيستعملون مصطلحات مرادفة لهذا المصطلح مثل العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة وكلها أعمالاً يزاولها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي لملاءمته قدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية.

ومن أهم السمات التي يتسم بها هذا القطاع هي عدم الحاجة إلى رأسمال كبير لبدء النشاط، وعدم وجود موقع ثابت أو مستوى مهارة والافتقار إلى الحماية القانونية من حيث مستوى الأجور أو ظروف وساعات العمل والإجازات والتأمينات وسن العمل وضعف الإنتاجية وانخفاض الأجور بالإضافة إلى استخدام تقنية محدودة، إن هذه السمات لا يشترط توافرها مجتمعة حتى يسمي نشاط ما غير رسمي[٢].

ولكن على الرغم من ذلك ترجع أهمية القطاع غير الرسمي في الدول النامية إلى قدرته الكبيرة على خلق فرص عمل، الأمر الذي يساعد في التخفيف من حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تزايد معدلات البطالة في هذه الدولة أنه لمن الملاحظ في هذا القطاع نسبة الإناث المشتغلات سواء داخل المنزل أو خارجة كالعاملات والبائعات الجائلات والخادمات في المنازل لكن الحكم على مشاركة العمالة النسائية في سوق العمل لا تتم عن طريق حساب نسبة مشاركة مرتفعة كانت أم منخفضة بل تتم عن طريق معرفة وضعها في سوق العمل والظروف المحيطة بها وكذلك المواقع التي تشغلها المرأة في سوق العمل، وهل تعمل كل الوقت أم جزء من الوقت وهل تعمل بشكل دائم أم بشكل مؤقت؟[٣].

لكن رغم هذه الظروف يمكن القول أنه من أهم نتائج عمل المرأة هو تحسين دخل الأسرة والمساهمة بالإنفاق والإعالة إلى جانب الزوج، وكذلك المساهمة في صنع القرار الأسرى، إضافة إلى ما يحمله العمل من فائدة معنوية بزيادة وعى المرأة وتوسيع دائرة اطلاعها وثقافتها ومعارفها، وتنمية وعيها بأهميتها من خلال استقلالها الاقتصادي وأهمية دورها كفرد فاعل ومنتج في المجتمع[٤].

ثانياً: إشكالية البحث:

يشهد المجتمع المصري تحولات كبرى على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي، ولا يمكن الفصل بين ضرورات تحسين أوضاع النساء بدون النظر إلى الأوضاع المعيشية ومعالجة أسباب التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنساء ولكافة أفراد الأسرة.

فمع التحولات الاقتصادية العالمية ورفع الاسعار والغلاء المعيشي ولجوء العديد من النساء إلى القيام بالأعمال غير الرسمية لتحسين أوضاعهم المعيشية ،إلا أن هذه الأعمال تواجه العديد من المشكلات.

وبذلك تدور الإشكالية حول تساؤل رئيسي مؤداه: ما هو تأثير عمل المرأة غير الرسمي على تحسين الأوضاع المعيشية لها ؟ وما هي المشكلات المزمنة التي تواجهها عمالة المرأة غير الرسمية ؟

ثالثاً: أهمية موضوع البحث:

١- الأهمية العلمية:

تبدو الأهمية العلمية لموضوع الدراسة في ندرة الدراسات العلمية حول العمل في القطاع غير الرسمي بصفة عامة، وفى دراسة أنماط عمالة المرأة في القطاع غير الرسمي.

أيضاً عدم دقة بيانات التعدادات الرسمية في رصد المساهمة الكبيرة للنساء في القطاع غير الرسمي، وبذلك توضع غالبية النساء خارج قوة العمل، ومن ثم تغيب الصورة الواقعية لمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في المجتمع.

٢- الاهمية المجتمعية:

أ- تفاقم ما تواجهه المرأة المنتمية إلى الطبقات الكادحة من أشكال القهر الاقتصادي والاجتماعي من جراء السياسات الاقتصادية المتبناة منذ منتصف السبعينيات.

ب- يذكر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ أن عبء سياسة التكيف الهيكلي يقع على النساء بما يفوق الرجال في عدة نواحي منها أن المرأة تتحمل قدر كبير من العمل المأجور وغير المأجور، الرسمي وغير الرسمي؛ لتعويض الفجوة بين دخل الأسرة، وارتفاع الأسعار، وأن عليها عبء تعويض الفجوة ما يخفض من الخدمة الحكومية- الصحة- رعاية الطفل- التعليم، وأيضاً ما يخفض من الدعم المقدم حيث هي مدبرة للأسرة والمسئولة عن بقائها(٥).

رابعاً: أهداف البحث:

يدور البحث حول عدد من الأهداف التي من أهمها:

١- التعرف على أوضاع حياة العاملات في القطاع غير الرسمي.

٢- التعرف على أوضاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

٣- رصد أهم المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

٤- التعرف على التطلعات المستقبلية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي وتحسين أوضاعهن.

خامساً: فروض البحث:

يذهب "ميرتون" إلى أننا نطور أفكارنا الأولية عن مشكلات الدراسة من خلال المرحلة الأمبيريقية كبعض الظواهر الاجتماعية، ثم نطرح تفسيراً مختلفاً للظاهرة من خلال عملية منطقية استهلالية تتسق مع الوقائع والمعلومات موضوع البحث، بهدف اختيار الفروض الأساسية ؛ لأن الشواهد التي يتم التوصل إليها إما أنها تؤكد الأفكار النظرية الأولية أو تخصها(٦).

ومن ثم سيتم صياغة فروض البحث من ضوء المرحلة الأمبيريقية لبعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالمتغير المستقل للدراسة.

* وهو عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

ولقد صيغت الفروض على شكل تساؤلات:

١- ما هي أوضاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي؟

٢- ما هي أسباب عمل المرأة في القطاع غير الرسمي؟

٣- ما هي نتائج عمل المرأة في القطاع غير الرسمي على حياتها داخل أسرتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟

٤- ما هي التطلعات المستقبلية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي؟

سادساً: مفاهيم البحث:

تتضمن الدراسة على بعض المفاهيم والمصطلحات التي تحتاج إلى تحديد ووضوح منذ البداية، فالمفهومات والمصطلحات في حقيقة الأمر هي تصورات، أو تجريدات ذهنية يحددها الباحثين والعلماء للتعبير عن أفكارهم وآرائهم حول الواقع ومظاهره، فكلما تطورت صياغة المفهومات في علم من العلوم استطاع المهتمون والعلماء إلى الوصول لمفهومات جديدة فإن ذلك يدل على تقدم المعرفة في هذه العلوم وقدرتها على مواجهة العديد من المشكلات الواقعية، الأمر الذي يعني بأن تحديد المفهومات المرتبطة بأي دراسة علمية أمر على درجة كبيرة من الأهمية. (٧)

كما أن التحديد العلمي للمفاهيم والمصطلحات يعد خطوة في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحثين لفهم الظاهرة المتدارسة وتحديد أبعادها.(٨)

العمل غير الرسمي:(In formal sector)

يعرف "Smith Philip" القطاع غير الرسمي على أنه "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجاً مشروعاً أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام(٩).

- والقطاع غير الرسمي: مجموع الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الاحصاءات الرسمية والمناط بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي والناتج القومي(١٠).

في ضوء ما تقدم يمكنه اقتراح مفهوم للقطاع غير الرسمي بأنه "مجموع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والمالية التي تحقق دخلاً لا يخضع للضريبة ولا الرقابة ولا يحتسب في مجمعات المحاسبة الوطنية.

- المرأة العاملة: هي المرأة التي تزاول عملاً ما مقابل أجر مدفوع لها(١١).
- أوضاع حياة العاملات في القطاع غير الرسمي: ويقصد به التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- أوضاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي: يقصد به المدة الزمنية التي تقضيها المرأة في العمل والعائد منه والمشكلات التي تعاني منها في علاقتها مع أرباب العمل.
- أثار عمل المرأة في حياتها داخل أسرتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية نتائج عمل المرأة على استقلالها الاقتصادي وعلى دورها داخل أسرتها ومكانتها وحريتها في اتخاذ القرار.

- عمالة المرأة غير الرسمية "The Informal Women's Employment"

العمل بمعناه العام: هو نشاط الانسان الإرادي المقترن بجهده العقلي والبدني المبذول لغرض نافع في مجال معين، والعمل بالمعنى القانوني يشمل كل جهد يبذله الانسان بمقتضى اتفاق مع الغير في مجال النشاط المهني المشروع بمقابل معين لمصلحة الغير وتحت إشرافه أو إشراف من ينوب عنه سواء كان هذا الجهد اقتصادياً أو مهنياً أو صناعياً.....الخ، ومهما كانت صورة الاجر سواء كان نقداً أو عينياً.(١٢)

ومفهوم العمل الاقتصادي هو النشاط الذى يبذله الانسان عن وعى وقصد من أجل الحصول على منفعة اقتصادية أي أنه يؤدى إلى انتاج الأشياء التي لها قيمة استعمالية، والملاحظ أن المفهوم الاقتصادي للعمل يحصر العمل بذلك النشاط الذى يدخل في حدود الإنتاج أي بالنشاط الموجه لإنتاج البضائع والخدمات التي من الممكن تقييمها وتسويقها بحيث يحقق للقائم به دخلاً.

* **مفهوم عمل المرأة:**

عمل المرأة في القطاع غير الرسمي هو العمل في انشطة انتاجية سواء لدى الغير بأجر في صناعات صغيرة مثل صناعة الأحذية أو الملابس الجاهزة أو المنتجات الغذائية. .. ألخ أو لدى الأسرة أو لحسابها في إنتاج الملابس الجاهزة، وإنتاج الغذاء(١٣).

يرجع الاهتمام بمفهوم عمل المرأة إلى بداية الثورة الصناعية وذلك عندما بدأ عمال المصانع يضربون عن العمل نتيجة لإرهاقهم لساعات عمل طويلة وذات أجر محدود.

وبسبب ذلك دخلت المرأة ميدان العمل لتغطي نقص الأيدي العاملة في المصانع خوفاً من توقف العمل والخسارة المالية المترتبة على ذلك.

ولم يكن دخول المرأة لسوق العمل بقرار اتخذته بنفسها بل لواقع مجتمعي دفعها لاتخاذ مثل هذا القرار لإنقاذ المصانع من الخسارة دون النظر لطبيعة المرأة وقدراتها والعبء الذي تتحمله من جراء ذلك(١٤).

وبما أن معظم عمل المرأة في البلدان العربية يدخل في النشاطات المنزلية وهى في واقع الحال نشاطات اقتصادية لكنها تقع خارج حدود الإنتاج وبالتالي تدخل ضمن حدود العمل الاقتصادي المنتج(١٥).

وهو العمل في انشطة الخدمات سواء في خدمات الانتاج لدى الغير بأجر مثل أعمال البيع، أو لدى الأسرة أو لحسابها كأعمال البيع في مكان تملكه الأسرة أو مكان شبه ثابت في السوق، وهو أيضاً العمل في الخدمات الشخصية والاجتماعية مثل الخدمة في المنازل وجمع القمامة ومربيات الاطفال.(١٦)

وتتبنى الباحثة مفهوماً إجرائياً لعمالة المرأة غير الرسمية يتمثل في:

هو العمل في انشطة انتاجية سواء لدى الغير بأجر في صناعات صغيرة مثل صناعة الأحذية أو الملابس الجاهزة أو المنتجات الغذائية، أو لدى الأسرة أو لحسابها كأعمال البيع في مكان تملكه الأسرة أو مكان شبه ثابت في السوق وهو أيضاً العمل في الخدمات الشخصية والاجتماعية مثل الخدمة في المنازل وجمع القمامة ومربيات الاطفال.

المرأة العاملة "Working Woman"

المفهوم العلمي: هي المرأة التي تقوم بالالتحاق بأحد مراكز العمل الحكومية منها أو الخاصة في أوقات محددة في اليوم أو الأسبوع نظير مبلغ مالي معين ومحدد(١٧).

* **مفهوم النوع Gender**

إن مفهوم المرأة ذاته في إطار النظريات الاجتماعية والسياسية الغربية قد تبلور في صورة ما يمكن أن نطلق عليه الخطاب النسوي أو الاتجاه "النسوي Feminism"، واتجاه "النوع Gender"، ولقد تطور مفهوم النوع كأحد المفاهيم المحورية التي يمكن من خلالها فهم وتفسير دور ومكانة المرأة في المجتمعات المختلفة لرصد مدى مشاركتها في العملية الإنتاجية(١٨).

وقد ظهر مفهوم النوع في الثمانينات كنموذج نظري مسيطر، حيث يلقي هذا المنظور الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية، ويركز نموذج النوع على الكيفية التي تضفي بها أنماط معينة من

السلوك والأدوار معا وبين نوعية معينة وكيف يقسم العمل بشكل رمزي يعبر عن اختلاف النوع، وكيف تتنوع الأبنية الاجتماعية والقيم الخاصة بالنوع[١٩].

ولقد عرف "جون سكوت" Jaan Scott 1986" النوع على أنه متغير بنائي في لعلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات القائمة بين الجنسين وهو يمثل النواة الأولى في تشكيل علاقات قوة محددة، وفي مقابل مفهوم النوع الذي يركز على الاختلافات بين الجنسين والتي تتشكل اجتماعياً، نجد مفهوم الجنس الذي يشير إلى الفروق الطبيعية أي المرتبطة بالجوانب البيولوجية[٢٠].

والجندر- هو الأدوار والعلاقات الاجتماعية المكتسبة من خلال عملية التنشئة والتي تتعزز داخل العائلة والمجتمع والمؤسسات. ويرجح أنه صفات اجتماعية للمرأة والرجل.

والأدوار الجندرية تعود إلى حقائق ثقافية ومجتمعية واقتصادية يكتسبها الرجل والمرأة في جميع المجتمعات، فالأدوار الجندرية ديناميكية تتغير عبر الزمن[٢١].

سابعاً: المناهج المستخدمة والأدوات البحثية:

تتميز الدراسة العلمية عن غيرها من الدراسات الأخرى بأنها تعتمد على إجراءات منهجية في الدراسة الاجتماعية وتتبع فيه خطوات الدراسة العلمية من تحديد المدخل المستخدم للدراسة، والمدى الزمني لها، وتحديد عينة الدراسة، والمبررات المنهجية لتحديدها، وأن أفضل أنواع البحوث هو الذي يحل أو يسهم في حل مشكلة علمية أو فكرية تمس الواقع[٢٢].

تصنف الدراسة الحالية في إطار الدراسات الوصفية التحليلية التي يمكن عن طريقها الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليله، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة مجموعة من المناهج والأدوات:

كلمة منهج (Method) تعني الأساليب التي يمكن منها تحقيق الهدف وإنجازه، وهذا يعني أن المنهج أسلوب لتنظيم النشاط[٢٣].

وتعتمد قيمة أي دراسة على سلامة وموائمة المنهج، وضبط الطريقة والأداء ودقة البيانات[٢٤]، وهو ما أرشد الباحثة لاستخدام المناهج والأدوات الأتية:

المنهج التاريخي Historical Method: التاريخ هو اختيار للأدوات الماضية والتأليف بينها وتفسيرها والتنبؤ بالأحداث القادمة بناء على معرفة الوقائع الماضية[٢٥].

وبما أن أهم ما يميز المعرفة العلمية أنها تراكمية فإن أي دراسة مهما كان الأسلوب المتبع فيه، لا غنى له عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية للمجتمع[٢٦] وقد تمت الاستعانة في هذا الدراسة بالمنهج التاريخي لتناول مختلف الاتجاهات التي تناولت عمل المرأة غير الرسمي في التراث السوسيولوجي.

يساعد المنهج التاريخي الباحث على دراسة ظواهر الماضي وذلك لجمعها ومحاولة التحقق منها باتباع طرق التحليل والتركيب، بهدف الدراسة عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية.[٢٧]

وذلك لان المدخل التاريخي لا يقف عند مجرد وصف وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث، وإنما يدرس هذه الوقائع والأحداث ويحللها ويفسرها على أسس منهجية وعلمية دقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات لا تساعدنا على فهم الماضي فحسب بل التنبؤ بالمستقبل(٢٨).

ولذلك فإن أي دراسة مهما كان الأسلوب المتبع فيه لا غنى له عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية(٢٩).

وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي وذلك لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر بشكل واضح على دور المرأة و نمط الاعمال غير الرسمية التي كانت تقوم بها وتأثير ذلك على رفع المستوى الاقتصادي للمرأة من عدمه.

المنهج الوصفي التحليلي:

وهو كل ما يهتم يجمع الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة وموضع جماعة من الناس أو مجموعة من الظروف أو نظام فكري أو أي نوع من الظواهر التي يرغب الشخص في دراستها.

والدراسات الوصفية تهدف إلى تحليل خصائص مشكلة الدراسة، ودراسة ظروفها المحيطة بها أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو أفراد، وهذه الدراسات لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وتحديدها بالصور التي هي عليها كمياً وكيفياً بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها(٣٠).

وقد اعتمدت الباحثة على هذا المنهج في أحوال النساء العاملات بالقطاع غير الرسمى.

تعتمد الدراسة على المدخل الوصفي التحليلي كأحد المداخل الملائمة للدراسة، والذي يعتبر من المداخل المهمة في علم الاجتماع.

ويعد المدخل الوصفي التحليلي طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منتظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية.

والمدخل الوصفي التحليلي هو دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً وكمياً فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

حيث يهتم المدخل الوصفي بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع كما يهتم بتحديد الممارسات السائدة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرائقها من النمو والتطور(٣١).

لذلك سوف تعتمد الدراسة على هذا المنهج لوصف عمالة المرأة غير الرسمية في وتأثيره على وضع المرأة الاقتصادي.

ثامنًا: الإطار النظري للبحث الحالي:

يعد الإطار النظري لأي دراسة في مجال علم الاجتماع هو الاساس الذي يبنى عليه فإذا كان الأساس سليماً جاء البناء سليماً، ومن هذا المنطلق رأت الباحثة أن تعرض التفسيرات المختلفة لموضوع الدراسة في ضوء التوجهات التنظيرية لعلم الاجتماع.

والنظرية العلمية هي تفسيرات منهجية لظاهرة معينة أو سلوك معين فهي التي تقدم المعنى والمغزى لما نلاحظه في الوقت الذي تساعد فيه الملاحظات الميدانية المباشرة على التحقق من صحة أو صقل النظرية القائمة أو بناء نظرية جديدة، ويكون الأمر أكثر ثراءاً عندما توجد العديد من النظريات المفسرة لنفس الظاهرة حيث يمكننا معرفة أي هذه الظواهر تعمل بشكل أفضل وتحت أي ظرف من الظروف(٣٢).

ويرى جيدنز أن الاتجاه النظري هو: "منظور حول الحياة الاجتماعية مشتق من تراث نظري محدد، وتقدم الاتجاهات النظرية المنظورات العامة التي يعمل من خلالها علماء الاجتماع، ومن ثم يؤثرون في مجالات بحوثهم، فضلاً عن الأساليب التي يتم بها تحديد المشكلات ومعالجتها "وبذلك يقصد جيدنز بالاتجاهات النظرية التوجهات العامة الرحبة نحو موضوع علم الاجتماع(٣٣).

إننا لا نستطيع أن ندرس المجتمع أو الظواهر الاجتماعية كما ندرس موضوعات العالم الطبيعي أو احداثه ذلك أن المجتمعات لا توجد ألا بمقدار ما تتخلق ثم يعاد انتاجها من خلال أفعالنا كبشر، فنحن في النظرية الاجتماعية لا نستطيع أن نتعامل مع الأنشطة الإنسانية كما لو كانت تتعدد بأسبابها بنفس الطريقة التي تتحدد بها الحوادث والأشياء في عالم الطبيعة، وعلينا أن نفهم هنا المهمة المزدوجة للأفراد والنظم، فنحن نخلق المجتمع في نفس الوقت الذي يخلقنا هو فيه فالكلام عن إعادة إنتاج السلوك الاجتماعي أو الأنساق الاجتماعية يعني الكلام عن تكرار نماذج نشاط متماثلة بواسطة فاعلين (أفراد المجتمع) تفصل بينهم عوامل الزمان والمكان(٣٤).

أولاً: النظرية النسوية:

إن تاريخ الاهتمام بعدم المساواة النوعية تاريخ طويل بدأ منذ القرن الثامن عشر واستمر للوقت الحالى، حيث تطور من مجرد محاولات لتغيير الصيغ القانونية إلى جهود ممتدة في كل مجالات الحياة ،فهو رحلة نضال مرت بمراحل متعددة، وبنقاط تحول على المستويات العالمية والقومية والمحلية(٣٥).

ففى أوائل الثمانينيات، وفى اللحظة نفسها التي اكتسب فيها علم الاجتماع الماركسى قبولاً من علماء الاجتماع الأمريكيين، أظهر رافد نظرى جديد تحديه للنظريات الراسخة في علم الاجتماع ولعلم الاجتماع الماركسى نفسه، وكان هذا الجناح الأحدث من أجنحة التفكير الاجتماعي الراديكالى هو النظرية النسوية المعاصرة(٣٦).

وتذهب ريان فوت Rain Voet إلى أن مصطلح النسوية Feminism يمكن أن يوصف ككل الأفكار والحركات التي تتخذ من تحرير المرأة أو تحسين أوضاعها بعمق هدفها الأصلي(٣٧).

وقد لقى مفهوم النسوية ولايزال يلقى جدلاً كبيراً حول تعريفه وكيفية فهمه عبر الحدود والثقافات المتباينة؛ حيث اختلف العلماء حول ما إذا كان الاتجاه النسوى هو حركة اجتماعية تهدف إلى تحقيق مطالب معينة كما كانت الحركات النسائية في القرن التاسع عشر، والاتجاه النسوي في بدايته الأولى، والذى نشط بفضل الثورة الفرنسية التي طالبت بحق المرأة في الحصول على التعليم، أم أنه حركة في ظل ظروف اجتماعية وثقافات مختلفة، ومع ذلك الجدل الدائر حول مفهوم النسوية، فيمكن تعريفه بأنه: "مجموعة من الحركات والأيديولوجيات المتعلقة بتحرير المرأة، ومنحها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، ومعارضة سيطرة الرجل على اختلاف صورها[٣٨].

ويمكن تحديد مصطلح النسوية باعتباره "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء وداعية إلى توسيع حقوقهن" أو أنها: "انتزاع وعي فردى بداية ثم جمعى متبوع بثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية محددة[٣٩].

فالنظرية النسوية كما يعرفها معجم أكسفورد هي: "الاعتراف بأن للمرأة حقوقاً وفرصاً مساوية وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية على اعتبار إقصاء المرأة منها"، بينما يعرفها معجم ويبستر على أنها "النظرية التي تنادى بمساواة الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتسعى بوصفها حركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذى تعانى منه، وقد ميز كاتسنستاين Katzenstein بين نوعين من النشطاء في الحركة النسوية:

- ناشطات جماعات المصالح: ويهدفن إلى التأثير في النخبة السياسية ؛ ومن ثم القرارات السياسية.
- ناشطات يستخدمن الخطاب الثقافى بشكل رئيسى، ويستفدن من الكتابات التي تعكس سيادة الخطاب الذكورى دون غيره من أنواع الخطاب، ويعد النوع الأخير هو الأكثر استخداماً من قبل النسويات، الأمر الذى أدى إلى ظهور خطاب نسوى مضاد ومقاوم للخطاب الذكورى، يهدف إلى تغيير البنى الثقافية والاجتماعية السائدة، والمتسببة في قهر المرأة، والتى تكتسب شرعيتها من المعتقدات والأعراف[٤٠].

وقد وجدت اختلافات جوهرية بين الحركة النسوية في القرن التاسع عشر والحركة النسوية المعاصرة وتتمثل في أن الحركة الأولى كانت ترى أن الاختلافات البيولوجية هي التي جعلت مهمة المرأة الأساسية تنحصر في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال؛ وبالتالى فإن ذلك يعد هو العامل المسئول عن المعاملة القاسية وغير العادلة التي تلقاها المرأة من جانب المجتمع، أما الحركة النسوية التي تطورت خلال الستينيات من القرن التاسع عشر، فقد تجاوزت تلك الاختلافات البيولوجية، وأرجعت الاختلافات بين الجنسين إلى عملية التطبيع الاجتماعي التي تشكل سلوك كل منهما، حيث تضع الثقافة المرأة من خلال هذه العملية في وضع اللامساواة من خلال الأدوار التي ترسمها لها باعتبارها أماً وزوجة فقط،

وتحرمها من الأدوار الخاصة بالرجل ألا أنه يمكن القول أن جميع الحركات النسوية تشترك في التقاليد الخاصة بالفكر التقدمي المتمثل في التنوير القائم على مبدأ التساوي في الحقوق بين البشر جميعاً، وهو ما جعل هذه الحركات تقوم كرد فعل للمعاملة غير العادلة للمرأة وللنساء عموما بسبب الجنس(٤١).

وتنطلق الكتابات النسوية من عدة أسس هي:

- أن النساء فئة لا يمكن تجاهلها، وحماية حقوق الإنسان تمثل قاعدة نسوية وأنثوية تركز على المرأة.
- التركيز على الأديان والعرق والثقافات يشكل تهديداً لوحدة النساء في العالم.
- الليبرالية هي اللغة السياسية المثالية.
- تعرف النظرية النسوية بماديتها، والمادية هنا هي اللغة، فاللغة هي أهم وسيلة للمقاومة السياسية، وترسيخ الهوية وتأكيد مكانة ودور المرأة في المنظومة الثقافية.
- ترفض النظرية النسوية أن تكون نتاجاً لتطورات تاريخية وسياسية.
- النظرية النسوية وعي فكرى وحضاري ومعرفي، كما تختلف عن النسائية التي تركز على الجنس والعامل البيولوجي فقط(٤٢).

فنجد أن النساء كجماعة مضطهدة ومهمشة بوضعهن ضمن النطاق الخاص، وندرة وجودهن في النشاطات السياسية وفى صنع القرار، وابتعادهن عن المشاركة النافعة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، لذلك طرح الاتجاه النسوي عدداً من الأسباب أو الآليات التي تعد من وجهة نظره المسئول الأساسي وراء الاستبعاد الذى تعانى منه النساء، ومن بينها:

١. النظام الأبوي الذى يعد المسئول الأول عن الاضطهاد والتهميش اللذين تتعرض لهما المرأة، ذلك النظام الذى يفرض تقسيم الأدوار على أساس نوعى بحيث يتم قصر دور المرأة داخل الأسرة، في حين يتجه الرجال إلى المجال العام ويسهم في خلق الوضع المتدني للمرأة(٤٣).
٢. يعد العمل المنزلى وإنجاب الأطفال، أو إنتاج البشر أحد عوامل التهميش، واضطهاد المرأة، وذلك لارتباطه بالتبعية الاقتصادية للرجل(٤٤).
٣. سيطرة القيم الثقافية الذكورية على المجتمع، تلك القيم الثقافية قائمة بالأساس على استبعاد وتهميش المرأة؛ وذلك لأن ثقافة المجتمع تدعم فكرة أن المرأة المهمشة هي تلك التي تخضع للسيطرة من قبل الحاكم أو رئيس الأسرة، وبذلك تمنح السلطة وجميع مجالات الحياة للذكور، وتستبعد وتهمش النساء(٤٥).

وتتضمن النظرية النسوية ثلاث مدارس أساسية هي الاتجاه النسوى الفردى والاتجاه الاشتراكى، والاتجاه الراديكالى المعاصر، ويهتم كل من الاتجاه الأول والثانى بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كنتاج لمطالب الحركة النسائية الأولى في القرن التاسع عشر وحركة تحرير المرأة، في حين يركز الاتجاه الثالث على بعض القضايا المتطرفة حول المساواة كانعكاس للموجات الحديثة من الحركة النسائية خاصة في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، والتى يطلق عليها البعض حركة التمركز حول الأنثى(٤٦).

ويعد الاتجاه النسوى الفردى أو الليبرالى من أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً، حيث ترجع جذوره إلى الثورة الفلسفية التي عرفت بحركة التنوير في القرن الثامن عشر، وقد ظهرت هذه الحركة من خلال ما قام به "ستيوارت مل"، "وهربرت تايلور"، حيث أصبحت المبادئ الليبرالية سلاحاً مهماً في المطالبة بحق المرأة في الانتخاب، وتم إحياء هذه الحركة بعد ذلك باستخدام المبادئ نفسها، وهذا لتأكيد عدم مساواة المرأة في المجتمعات التي يفترض فيها وجود الحرية والديمقراطية والعدالة، ويهتم أصحاب الاتجاه بحرية الفرد ومكانته باعتبار أنهما مستقلان عن علاقته بالأفراد الآخرين في المجتمع، كما يدركون استقلالية الفرد من منطلق أنها شيء فطرى، وأن تحقيق هذه القيمة يكون من خلال النظام الاجتماعي المثالي، والذى تتحقق من خلال تلك القيمة من خلال عاملين، العامل الأول هو أحكام المساواة في الحقوق المدنية والالتزام بهذه الحقوق بصورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم، بينما يتمثل العامل الثاني في توفير مجموعة من الضوابط أو القواعد السياسية التي تمكن الأفراد من حماية وتأكيد هذه الحقوق المدنية(٤٧).

ويعتمد فكر المدرسة النسوية الليبرالية على تفسير تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية فمن خلال الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسة الدينية والسياسية يتعلم الذكور نمطاً معيناً من السلوك، مثل النظرة المادية للعالم والتنافس وتجنب العاطفة، وعلى الجانب الآخر تخضع الإناث لتنشئة مختلفة تعمل على تطبيعهن بصورة مغايرة مثل الطاعة، والخضوع، والتعبير عن المشاعر، وتنظر تلك المدرسة في إمكانية إعادة التوصيف والترتيب لمكانة المرأة التي تأصلت بفعل مؤسسات التنشئة للقضاء على التمييز ضد النساء، وإعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة في إطار الحقوق والواجبات المتساوية وذلك من خلال ما يكتسبه الفرد منذ الطفولة من قيم ومعايير ثقافية تؤثر بدرجة كبيرة في سلوكهم(٤٨).

أما الاتجاه النسوى الاشتراكى أو الماركسى فيهتم- بصفة أساسية- بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية، وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية "إنجلز" التي ذهبت إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعياً مع تطور نظام الملكية الخاصة؛ ومن ثم فإن قهر المرأة يعد من وظائف النظام الرأسمالي، ولذلك فقد رأى "إنجلز" أن رفع الوصاية عن المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخروجها إلى العمل والانضمام إلى صفوف

البروليتاريا والكفاح من أجل الاشتراكية التي تعمل على تحرير كل الفئات والطبقات الاجتماعية التي تعانى من القهر والاضطهاد(٤٩).

ومن هنا تتمحور الفكرة الأساسية لدى النسويين الاشتراكيين في افتراض أن الزواج البرجوازى يعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البرجوازى الأكبر، فالزوجات يمثلن العبيد أو الطبقة المضطهدة، بينما تمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور الملاك أو أصحاب الأعمال، ويشير هذا التحليل إلى الرجال كأعداء للنساء، وأن الصراع القائم بينهم يعد انعكاساً للصراع الأكبر الموجود في المجتمع، حيث يتم استغلال النساء في سياق الرأسمالية، والرجال في ظل النظام الاستغلالي مضطهدون، وبالتالي فإن مناداة النسوية الليبرالية بالمساواة مع الرجال ليس له معنى بالنسبة للاشتراكية، وذلك يعنى المساواة مع جماعة تؤمن بالاضطهاد بالفعل في إطار نظام اجتماعي وسياسي فاسد(٥٠).

وفى إطار الاهتمام بالمرأة يناقش النسويون الاشتراكيون موضوع الأعمال المنزلية وما إذا كانت تدخل في اقتصاديات السوق أم لا، حيث نظر هؤلاء إلى أعمال النظافة والطهى ورعاية الأطفال على أنها لا يمكن أن تعد سلعاً تباع أو تتبادل، بالإضافة إلى تأكيد هذا الاتجاه على الكيفية التي أصبحت بها المرأة حبيسة في مكانتها الاجتماعية المتدنية، وعلى أن العمل المنزلي، والجنس، وتربية الأطفال يمكن اعتبارهم من أكثر معوقات عملية المساواة؛ وذلك لأنها تساعد على خلق حالة نفسية تجعل عملية اللامساواة التي تلتصق بالمرأة تبدو أمراً طبيعياً(٥١).

أيضاً فإن النسوية الراديكالية يمكن النظر إليها باعتبارها تطوراً جديداً للفكر الاشتراكى ؛ حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه الأكثر تشدداً أن ضعف المرأة وخضوعها يرجع إلى التبعية التي نتجت عن السلطة الأبوية، ووجود أسرة تقوم فيها الزوجة بدور التابع من خلال تقسيم العمل وتحملها للإنجاب، وبالتالى رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، كما ينظر هذا الاتجاه إلى التكوين البيولوجى للمرأة باعتباره ليس ضغطاً أو عيباً في حد ذاته، وإنما إشكالية تنبع من السلطة الأبوية، والثقافة الذكورية التي تربط القصور والتدنى بكل ما هو أنثوى(٥٢).

وقد استخدمت النسوية الراديكالية مفهوم السلطة الأبوية لوصف سيطرة الرجل التاريخية على المرأة، حيث يمارس الرجل قوته على المرأة بطرق عديدة تبدأ من الاشباع الذاتي، والاستغلال الاقتصادى، والعمل المنزلى، والتحكم الجنسى، فكل أشكال التمييز ضد المرأة تعد دليلاً على رغبة الرجال لفرض سيطرتهم، كما يُنظر إلى الزواج الأحادى على أنه المصدر الرئيسى لقوة الرجل، وبالتالى فإن الزواج بالنسبة للراديكاليين كالرأسمالية بالنسبة للاشتراكية، فهو يمثل قهراً للمرأة يعمل على تحطيم فرديتها وفساد عقول أطفالهم، وفى مقابل ذلك يقوى من سلطة الرجل(٥٣).

ويمثل التاريخ أهمية خاصة بالنسبة للنسوية الراديكالية، فعلى الرغم من أن كثيراً من أصحاب هذه الحركة قد نظروا إلى الاستغلال التاريخى للمرأة كوسيلة لنمو الوعى، فإنهم قد اهتموا بالدراسة في الاختلافات البيولوجية أو في العلاقات الاقتصادية الرأسمالية،

فإنها يمكن أن تكون أبعد من هذا، ففى الوقت الذى كانت فيه المرأة متساوية معه، حدث في أوقات تاريخية معينة أن حظى الرجال بالتفوق وتأسيس الحكم الأبوى، ومن هنا فقد سعى الباحثون في هذا المجال إلى الإجابة عن الأسئلة الخاصة بزمن وكيفية وأسباب حدوث هذه التحولات(٥٤).

النسوية ما بعد البنيوية: ترى النسوية ما بعد البنيوية أن التفرقة النوعية ليست في الأساس بيولوجية طبيعية، ولا هي تقوم على أسس اقتصادية استغلالية ،ولكنها تكمن في اللغة، فاللغة هي التي تقوم بعملية التأنيث والتذكير لكل شيء بما في ذلك الصفات والجماد والمجردات، ومن ثم فهى مهد الانقسام، ويتبع هذا الانقسام اللغوى سياسات تفصيلية متعلقة بعلاقات القوة، وترى المنتميات لهذه المدرسة أن الكيان الواحد سواء كان فرداً أو ثقافة أو مجتمعاً أو غيره هو في الأساس كيان جامع لصفات اصطلحنا لغوياً وثقافياً على تأنيثها أو تذكيرها كالذكاء، والحساسية مثلاً التي درجنا على إلصاقها بالرجال والنساء على التوالى.

وترى النسوية ما بعد البنيوية أنه يجب الخروج من ثنائية (الرجل/ المرأة) إلى ساحة ثالثة يتم الاعتراف فيها بكل الصفات وتقديرها جميعاً دون تمييز وإقرار إمكانية وجود ما قد يبدو متناقضاً، وتركز على فكرة قبول الاختلاف كنسق ذهنى يعمل على التعايش ويعطل سياسات الصدام والصراع، فقبول الاختلاف والاعتراف بكل جوانب الشخصية دون تمييز يبشر بحياة أفضل للفرد سواء كان ذكراً أو أنثى(٥٥).

النماذج النظرية التي تلقي الضوء على وضع المرأة في سوق العمل وبخاصة في القطاع غير الرسمي ومن هذه النماذج النظرية ما يلي:

أولاً النموذج التقليدي:

هو يركز على التفرقة بين الذكر والأنثى في سوق العمل غير الرسمي، حيث ينظر للمرأة على انها عنصر غير فعال اقتصادياً، ومن ثم تفضيل عمالة الذكور على الإناث.

كما يشير إلى أهمية دور التنشئة الاجتماعية في دعم التمييز بين النوعين في سوق العمل.

ولقد تعرض هذا النموذج لكثير من الانتقادات، منها على سبيل المثال أن التمييز النوعي لا ينطبق على كافة الأنشطة في القطاع غير الرسمي، وأن المرأة وإن مارست أنشطة لحسابها الخاص تتساوى مع الرجل، وإن هذا التمييز يتوقف على نوع وطبيعة النشاط ومستوى المهارة والأداء والإنجاز الذي يحققه كل منهما(٥٦).

ثانياً النموذج الحديث:

ويرى أصحابه أن التمييز النوعي في سوق العمل بالقطاع غير الرسمي هو نتيجة لعوامل العرض والطلب، وقد حاول ريتشارد أنكر وكاترين هين Richard Anker- Actherine Hen الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تفضيل عمالة الذكور على عمالة الإناث من خلال دراسة أجرته منظمة العمل الدولية في بعض دول العالم الثالث، وقد

ارجعا سبب ذلك إلى عدة أبعاد لها دور هام في التمييز بين النوعين منها: البعد الثقافي، والبعد القانوني، والبعد التنظيمي.(٥٧)

وعلى الرغم من الاختلافات في الاتجاهات والمداخل النظرية التي تناولت قضايا المرأة في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، ألا أن هذه الاختلافات قد تولد نتيجة للحركات النسائية التي ظهرت في بداية القرن التاسع عشر، والتطورات التي لحقت بها حتى القرن العشرين وخاصة الستينات منه، ففي أواخر الستينات ظهرت حركة التحرير النسائي والتي يطلق عليها حركة التمركز حول الأنثى، ومن أمريكا انتشرت إلى أنحاء العالم الغربي، ووصلت آثارها إلى عالمنا العربي، وقد ساعدت هذه الحركة على إبراز بعض قضايا المرأة المعاصرة والتعبير عنها بقدر من الصراحة والعمق؛ حيث أرجعت الفوارق الملحوظة بين كأنه الرجل والمرأة إلى عملية التنشئة الاجتماعية فالخصائص البيولوجية من وجهة نظرهم تلعب دوراً محدوداً في هذا الشأن ومن ثم فإن مناقشاتهم لقضية المساواة تستند على اعتقاد بأن الاختلافات البيولوجية تنشأ عن الاختلاف في الجنس، بينما الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية هي التي تخلق الاختلاف في النوع، ومن ثم فهي تضع النساء في وضع ممارسة الأدوار والوظائف التي يضطلع بها الرجال(٥٨).

كما نلاحظ أن النظرية النسوي"Feminist theory" تنظر إلى المساواة بين الجنسين ليس لمجرد اسم شخص أو مكان أو شيء، فالجنس هو فعل لتحديد النوع واختلاف نوع الجنس هو بسبب مجموعة من الصفات التي تكونت اجتماعياً وحضارياً على أساس تحديد المولود ذكراً كان أم أنثى، فالدراسة في الوجود من وجهة نظرية المساواة بين الجنسين أو دراسة الوضع الذي نحن عليه يفترض أن عملية تحديد نوع الجنس لصاحبه وترجع إلى حركة التنوير، وهي حركة فلسفية أوروبية تزامنت في القرن الثامن عشر الميلادي، وانتظم الفكر في إطارها إلى ثنائيات مثل (العقل–الجسد) (العام والخاص) (الطبيعة–الحضارة)، (الفكر–العاطفة)(٥٩).

ثانياً: نظرية التبعية: "Dependency theory"

أثار مفهوم التبعية نقاشاً طويلاً بين المنظرين في مجالات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، في الوقت الذى ارتبط فيه هذا المفهوم منذ البداية ببعض مفكري العلوم الاجتماعية في دول أمريكا اللاتينية، ويرجع هؤلاء المفكرون حالة التبعية والتخلف التي تسود في أمريكا اللاتينية بصفة خاصة، ومجتمعات العالم الثالث بصفة عامة إلى علاقات التبعية التي تربط الدول المتخلفة (المحيط)، بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة صناعياً وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (المركز) حيث يدعى علماء نظرية التبعية الاقتصادية العالمية تنتج "تنمية التخلف" في مناطق المحيط في الاقتصاد العالمى (٦٠).

ويعرف عالم الاجتماع البرازيلى "theotonie Dosantos" التبعية بأنها "حالة الاقتصاد في بلاد محددة تعتبر مشروطة بتنمية وتوسيع اقتصاد آخر، والذى يعد الاقتصاد

الأول تابعاً له، أى أن هناك علاقة تبعية متبادلة بين اقتصادين أو أكثر"، ويعنى الاقتصادية بين الاقتصاد التابع والاقتصاد الخارجى المسيطر، فإن البناء الاجتماعي الاقتصادي الخارجى المسيطر يزداد تقدماً، وذلك لأن متطلبات الاقتصاد الخارجي المسيطر أكثر من إحتياجاته الداخلية التي يملكها[٦١].

وقد انصب اهتمام مدرسة التبعية، والتى كان من أهم منظريها (Undre Gunder Frank) على الإمبريالية الاقتصادية التي تعنى علاقة التبعية القائمة على التفوق الاقتصادي الذى يقوم على تبادل السلع والخدمات والبضائع لصالح الدول المتفوقة اقتصادياً أى الدول الإمبريالية، وذلك بواسطة شركات متخطية الحدود القومية، تملك وتسيطر مباشرة على عملية الإنتاج، تمارس نفوذاً أقل مباشرة من خلال برامج المساعدات الأجنبية ووكالات القروض، وتنتج التبعية الاقتصادية غير المباشرة عن وضع الدولة في موقع محدود في شبكة التجارة العالمية أو تخصيصها بدور هامشى في التقسيم العالمى للعمل، وبذلك تمارس هذه الدول والشركات سيطرة واضحة على دول العالم الثالث فيما يتعلق بتصوير رأس المال والتكنولوجيا والتجارة من الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث؛ دراسة عن أسواق خارجية، والدراسة عن عمالة رخيصة، وهو ما يؤدى إلى تهميش اقتصاد بلدان العالم الثالث[٦٢].

وبذلك ينظر أصحاب نظرية التبعية إلى التهميش باعتباره وضعاً متدنياً في بلدان العالم الثالث؛ نتيجة لاندماج هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالى العالمى القائم على التقسيم الدولى للعمل؛ وهو ما يؤدى إلى تزايد حجم الخارجين عن دائرة الإنتاج الاجتماعى، وبالتالى تهميش جماعات عديدة، ومن بينها النساء، ففى ظل وجود ظاهرة "الفصل المهنى بين الجنسين" تصبح المرأة قوة العمل الاحتياطية التي تكون على استعداد دائم للمشاركة في الإنتاج الرأسمالى بأبخس الأجور، وفى ظل ظروف عمل غير ملائمة[٦٣].

وتدعم هامشية المرأة في ظل مناخ ثقافى يحدد لكل من الذكر والأنثى مجالات فعلهم ففعل النوع يخلق بين الذكر والأنثى ويجعل أحدهما تابعاً للآخر، فالذكر يتصف بعدة صفات تمكنه من فرض سيطرته على المرأة، من بينها: الثقافة، العقل، القيادة، السيطرة والحزم، ولاشك أن هذه السمات تدفع الذكور لأن يشغلوا الأدوار الاجتماعية المسيطرة، ويحتلوا مرتبة عالية في التسلسل الهرمى الاجتماعى، ويدفعهم إلى بذل أقصى جهد للحفاظ على وضعهم الاجتماعى؛ وذلك من خلال استبعاد النساء من المشاركة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، وممارسة جميع أشكال التمييز ضدهم، وذلك للمحافظة على تفوقهم على النوع الاجتماعى، في حين نجد أن السمات المرتبطة بالأنوثة مثل الرعاية، والحنان، والعطف، تجعل المرأة تحتل مكانة اجتماعية منخفضة في التسلسل الهرمى الاجتماعى، وتدفعها لأن تشغل الأدوار الاجتماعية المتدنية وبذلك تظل المرأة في المنزل وفى الوظائف الدنيا، في حين يتجه الرجل إلى العمل في الوظائف العليا[٦٤].

أما عن الآليات المسئولة عن تهميش النساء، فيرى أنصار نظرية التبعية أن تهميش المرأة يعد نتاجاً لفقدانها عدداً من المصادر من بينها:

١. الدخل: على المرأة دور الإنتاج غير المقيم اقتصادياً (العمل المنزلى)، فالعمل المنزلى غير مدفوع الأجر أصبح عادة (عمل النساء)، في حين يسيطر الرجال على أغلب مجالات العمل؛ لذلك يقوم الرجال - في مقابل ذلك- بالإعالة الاقتصادية للنساء[٦٥].

٢. العمل: في ظل تنمية رأسمالية تابعة تفصل بين أنشطة الإنتاج وإعادة الإنتاج، وفى ظل وجود (تقسيم العمل بين الجنسين) تصبح المرأة قوة العمل الاحتياطية التي يتم استغلالها باعتبارها قوة عمل رخيصة ؛ حيث تكون المرأة على استعداد للمشاركة في الإنتاج الرأسمالى الذى يتطلب مهارات أقل، وأجوراً أقل وظروف عمل غير ملائمة[٦٦].

٣. التنشئة الاجتماعية يكتسب الذكر والأنثى خلال عملية التنشئة العديد من أنماط السلوك والعادات والتقاليد التي تحدد لكل من الذكر والأنثى أدوارهم الاجتماعية فمن خلال التنشئة الاجتماعية ترتبط المرأة بالعمل المنزلى الذى يرسم ويصمم لها، في حين يتجه الرجل إلى الأعمال مدفوعة الأجر[٦٧].

المراجـع

١- ابو حلاوة، زكزك الساعور : المرأة السورية في عملية التنمية الجزء الثاني التنمية الاقتصادية والسياسية، إصدارات الأمانة العامة الاحتفالية، دمشق، عام ٢٠٠٨م، ص٧.

٢- عبد الرازق جلبي: القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني والمجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة عام ٢٠٠١، ص٦٠.

3- Fagan: O'Reily: part. Time work prospects an international compaction of part time work in Evrope North American The pacific Rin, Boor Review contemporary sociology, vol. 29, N. 5, 1999. pp. 370-371.

٤- جهاد الناقولا: الأثار الأسرية الناجحة عن خروج المرأة السورية للعمل، دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق عام ٢٠١١، ص ص ١١-١٢

٥- الامم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، عام ١٩٩٥م، ص٤٠.

٦- ديرك لايدر: قضايا التنظير من البحث الاجتماعي، ترجمة عدلي السمري، المجلس الأعلى للثقافة، عام ٢٠٠٢م، ص٦٦.

٧- هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، عام ٢٠٠٠م، ص ٦٤.

٨- كمال التابعي: تغريبة العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، عام ١٩٩٣م، ص ١٠.

٩- عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، عام ٢٠٠٦، ص١٥.

١٠- عاطف وليم اندراوس: الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، عام ٢٠٠٥م، ص١٥.

١١- حسون تماضر: تأثير عمل المرأة على تماسك الاسرة في المجتمع العربي المركز العربي للدراسات الأمنية، والتدريب، الرياضي، عام ١٩٩٣م، ص١١٦.

١٢- محمد شفيق: التشريعات العمالية الاسرية، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، عام ١٩٨٦، ص٢.

١٣- أميرة وعالية المهدى مشهور: القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، عام ١٩٩٤.

١٤- المرأة وعمل المرأة: دراسة تتبعية متاح على Http://www.fin3go.com

١٥- هدى زريق: "نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي" في المستقبل العربي، رقم ٤٨، ١٩٨٣.

١٦- عبد الباسط عبد المعطى: حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي، دراسة استطلاعية في حي شعبي بمدينة القاهرة، عام١٩٨٩، ص ص ٢٠-٢٢.

١٧- محمد عقلة: نظام الأسرة في الإسلام، مؤسسة الرسالة الحديثة، عمان، عام ٢٠٠٠م، ص٢٧٧.

١٨- سامية قدري ونيس: أجندة البحوث النسوية: الطرح النظري والمشكلات المنهجية في د. محمود الكردي (محرر): قضايا منهجية معاصرة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، أعمال الندوة النسوية الرابعة، قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٩٧، ص ص ٦٠-٦١.

١٩- علياء شكري وآخرون: علم اجتماع المرأة، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، عام ٢٠٠١، ص١٥.

٢٠- نفس المرجع السابق ذكره، ص١٨.

21- Horton Pauel B.G.R. Leslie, the socidogy of social problems N.4. A ppieton- consuty cyafts, 1972-p4.

٢٢- محمد عثمان الخشاب: فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، عام ٢٠٠٠، ص٩.

٢٣- عبد الباسط عبد المعطي: الدراسة الاجتماعي عن محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وابعاده، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٢٣.

٢٤- حسن الساعاتي: تصميم البحوث الاجتماعية نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت، عام ١٩٨٢م، ص١٢.

٢٥- غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ الدراسة الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، عام ١٩٩٧، ص١١.

٢٦- سمير نعيم أحمد: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت، عام ١٩٨٦، ص ص ١٢٩-١٣٠.

٢٧- على عبد الرازق جلبى: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية عام ١٩٩٥، ص١٣٠.

٢٨- ديرك لايدر: قضايا التنظير في الدراسة الاجتماعي، ترجمة عدلي السمري، المجلس الأعلى للثقافة ،عام ٢٠٠٢، ص٦٦.

٢٩- محمد محمد قاسم: المدخل إلى مناهج الدراسة العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٦.

٣٠- عبد الباسط محمد حسن: أصول الدراسة العلمي، مكتبة وهبه، القاهرة للطبعة الثانية، عام ١٩٨٢، ص ص ١٨٥-١٩٩.

٣١- علي عبد الرازق الجلبي: تصميم الدراسة الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص١٨٥.

32- Anol Bha Thacher Jee, social science Research principles methods and practice university of south Florida, USA second Edition, 2012, pp 3- 4.

٣٣- مصطفى خلف عبد الجواد: قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٢، ص ٣٨.

٣٤- انتوني جيدنز: ترجمة محمد الجوهري وآخرون: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط٢، عام ٢٠٠٦، ص ص ٢٠- ٣١.

٣٥- محمد الجوهرى وآخرون: مقدمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، عام٢٠٠٠م، ص٤٥.

٣٦- مصطفى خلف عبدالجواد: مرجع سابق ذكره، ص ص٢٩٦: ٢٩٨.

٣٧- ريان فوت، ترجمة: أيمن بكر، سمر الشيشكلى، النسوية والمواطنة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠٠٥، ص٤٥.

38- Amrita Chhachhi: "Concepts. In Feminist Theory Consenses And Controversy, In Gender In Carilbean Development, "Uwi, Bat Mohomed Axatt, Shepherd 1986, p11.

39- Martha E, Gimenez, Marxist/ Materialist feminism. Virginia Tech University, The www.cddc,vt.edu/feminism/marcenterfordigitaldiscourseandculture 1998, p.29

٤٠- غادة على موسى: حقوق المرأة في خطاب المؤسسات النسوية العربية "نماذج من مؤسسات رسمية أهلية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "حقوق الإنسان في الخطاب السياسى والحقوقى المعاصر في الدول العربية"، قطر، عام ٢٠٠٨م،ص ٥٥٤. Blog.kau.edu.sa/norahomodi/2012/01/24/554/.

41- David Bouchier: The Feminist Challenge, Schohen, New York, 1983, P84.

٤٢- غادة على مرسى: حقوق المرأة في خطاب المؤسسات النسوية العربية مرجع سابق، ص١١.

43- Val Plumwood: Feminism And Mastery Of Nature, London And New York: Route ledg, 1998, P27.

44- Martha E Gimenez, op, cit, P, 30.

45- Val Plumwood, op, cit, p, 30.

٤٦- فاتن أحمد على عبدالرحمن: عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، كلية البنات، جامعة عين شمس، عام١٩٩٨، (ص ص٤، ٥).

٤٧- فاتن أحمد على عبدالرحمن وآخرون: المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٢ م، ص٣٨، ٣٩.

٤٨- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية، "اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، عام ٢٠٠٥، ص٤٦.

٤٩- وميض شاكر: النظرية النسوية، مجلة جسور ثقافية، سوريا، عدد١، عام٢٠٠٥م، ص٧.

٥٠- سامية قدرى: التيار النسوى والعمل الأكاديمى في مصر، الطبقة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية، القاهرة، عام٢٠٠٣ م، ص٤٤١.

51- David Bouchier: The Feminist Challenge, Schohen Book, New York, 1983, pp 66,68.

٥٢- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية، "اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، مرجع سابق،ص ص٥٠، ٥١.

٥٣- فاتن أحمد على عبدالرحمن، مرجع سابق، ص٨.

54- Samia Kadry: Women's Activities And Status, The Case Of Bodouin Women In Sinaia The Hague, October 1990, p7.

٥٥- بام موريس: الأدب والنسوية، ت: سهام عبدالسلام، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، عام ٢٠٠٢م، ص١١.

٥٦- ليلى كمال عبد الله البهنساوي: قضايا المرأة المعاصرة بالقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراة (منشورة)، د.ن، عام ٢٠٠٨، ص ص ١٢٥- ١٢٦.

٥٧- فاطمة يوسف القليني: القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع، دراسة منشور ضمن أعمال ندوة "العولمة وقضايا المرأة" أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات- جامعة عين شمس (تحرير) عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام، ٢-٤ مارس ٢٠٠٢م، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية كلية الأداب، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٣، ص٢٩١.

٥٨- فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، دراسة منشور علياء شكري وآخرون، علم اجتماع المرأة، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، عام ٢٠٠١م، ص١٢.

59- Belier Ruth, Apolemic on sex Differeces in Research Inchrite Farnham, the Impact of feminist research in the Academy, Bloomigton Indiana university press 1987, p. 121.

٦٠- تيمونز روبيرتس وإيمى هايت، ترجمة: سمر الشيشكلى: من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعى"، الجزء الثانى، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطنى للفنون والآداب، عام ٢٠٠٤، ص٥١-٥٧.

61- Kema Irogbe, Globalization And The Development Of Under Development Of The Third World, Journal Of Third Word Studies Spring 2005, p42.

٦٢- تيمو نزروبيرتس وإيمى هايت، من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص٥١-٥٧.

63- Ryland Waller: The Effects Of Gender And Dependencyon The Division Of Household labor, Davidson, Economic Times& Review, vol 1, Issu2, Spring 2002, P1-17.

64- Johanna Poch And Susan Reborts: The Influence Of Social Dominance Orientation And Masculinity Men's Perceptions Of Women In The Work Place, Colgate Univ. Journal Of The Science, Http//Groupscolgate.Edu/Cjs/Student/Papers/2003/Doc-Rebert-pdf,p171-172.

65- Don Flynn And Eleonore Kof man: Women Trade And Migration, journal Of Gender And Development, vol12, no2 July 2004, p 66-68.

66- Ryland Waller, The Effects Of Gender And Dependency, op, Cit, p1.

67- Ibid, p2.